

آخر التطورات والمستجدات: أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية والصراع إلى تفاقم عدم اليقين في المنطقة. وقد تأثر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بشدة، كما عانت البلدان المجاورة أيضاً من تداعيات الصراع في الشرق الأوسط. أما في لبنان، فعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 قد خفف حدة التوترات، فقد أسفر الصراع عن أضرار جسيمة. وظلت حركة السفن عبر قناة السويس مقيدة. وهناك أيضاً قدر كبير من عدم اليقين في الجمهورية العربية السورية في أعقاب الاضطرابات السياسية التي وقعت أوائل ديسمبر/كانون الأول 2024.

وظل النمو في المنطقة الشرق ضعيفاً عند نحو 1.8% في عام 2024 بسبب تراجع النشاط النفطي، وهو ما يعكس في المقام الأول تمديد التعديلات الطوعية لإنتاج النفط في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع معدل النمو، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النمو القوي للنشاط غير النفطي المدعوم بأسواق العمل القوية وانتعاش حركة التدفقات الرأسمالية. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي، تشير التقديرات إلى تراجع النمو في عام 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى تشديد السياسات العامة، وتعديلات إنتاج النفط، والاضطرابات السياسية.

وفي البلدان المستوردة للنفط، أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى إبطاء توسع نشاط القطاع الخاص، كما أدت تداعيات الصراع في المنطقة إلى إحداث اضطرابات على مستوى العديد من الاقتصادات. وقد تراجع معدل النمو ليصل إلى 2.3% في عام 2024 في البلدان المستوردة للنفط. وفي جمهورية مصر العربية، ساهم تراجع حركة الشحن عبر قناة السويس وانكماش قطاع الصناعات التحويلية في تباطؤ النمو. وقد أثرت ظروف الجفاف المستمرة سلباً على النشاط الاقتصادي في المغرب وتونس.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن يرتفع النمو في المنطقة إلى 3.4% في عام 2025، و4.1% في عام 2026. أما التوقعات لعام 2025 فستقل مقارنة بتوقعات يونيو/حزيران 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى أن العديد من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط مددت بعض التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط. وتتسم الآفاق المستقبلية في المنطقة بدرجة عالية من عدم اليقين بسبب استمرار الصراعات المسلحة والتوترات التي لا تزال شديدة في العديد من البلدان.

ومن المتوقع أن يزيد النمو إلى 3.3% في عام 2025 في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومقارنة بتنبؤات يونيو/حزيران 2024، تم تخفيض التوقعات بمقدار 1.4 نقطة مئوية بسبب تمديد التعديلات الطوعية لإنتاج النفط. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي ضعيفاً في البلدان التي تسري عليها التعديلات.

وعلى مستوى البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن يزيد معدل النمو إلى 3.9% في المتوسط في 2025-2026، مدفوعاً في المقام الأول بقوة الطلب المحلي مع تراجع الضغوط التضخمية. وفي مصر، سيعزز الاستهلاك الخاص النشاط الاقتصادي ويدعمه، بالإضافة إلى تراجع التضخم، وزيادة تدفقات تحويلات المغتربين والاستثمارات، وخاصة في أعقاب استثمارات دولة

الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو في الأردن والمغرب وتونس، وفي الوقت نفسه سيظل في الحدود المتوسطة في جيبوتي، وهو ما يرجع أساساً إلى استقرار نشاط الموانئ.

ولا تزال آفاق النمو تتسم بالغموض في لبنان، وسوريا، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن. ومن المتوقع أن تؤدي المخاوف الأمنية المستمرة في خضم التوترات الجيوسياسية الشديدة إلى تقييد النمو وتساعد حالة عدم اليقين.

المخاطر: تتمثل مخاطر التطورات السلبية الرئيسية التي تهدد الآفاق المستقبلية في تصاعد الصراعات المسلحة في المنطقة واشتداد حالة عدم اليقين بشأن السياسات، لا سيما التحولات غير المتوقعة في السياسات العالمية. وفي البلدان المصدرة للنفط، قد يؤدي انخفاض الطلب العالمي وتراجع أسعار النفط إلى مزيد من التأخير في إنهاء تعديلات إنتاج النفط، مما يضعف آفاق النمو على مستوى المنطقة. أما في البلدان المستوردة للنفط، يمكن أن تؤدي زيادة التدابير الحمائية التي يتخذها الشركاء التجاريون إلى خفض الصادرات، وفي الوقت نفسه من الممكن أن يكون لاستمرار التضخم العالمي والسياسة النقدية الأكثر تشدداً مما كان متوقعاً تأثير سلبي على تكلفة التمويل الأجنبي. وتشمل مخاطر التطورات السلبية الأخرى زيادة الاضطرابات الاجتماعية ومعدلات تواتر الظواهر المناخية بالغة الشدة والكوارث الطبيعية الأخرى. لكن على الجانب الإيجابي، يمكن أن تؤدي السياسة النقدية العالمية الأكثر تيسيراً من المتوقع إلى تيسير شروط التمويل. ومن الممكن أن يعود النمو الأقوى من المتوقع في الاقتصادات الكبرى بالنفع على النشاط الاقتصادي في المنطقة من خلال ارتفاع الطلب العالمي.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: <http://www.worldbank.org/gep>.

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2026ق	2025ق	2024ت	2023	2022	
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2010-2019) على أساس السنة التقويمية					
3.3	3.4	3.1	4.1	3.6	الجزائر
3.3	3.3	3.5	3.0	6.0	البحرين
4.9	5.3	5.9	6.7	3.7	جيبوتي
3.0	3.5	0.8-	2.9-	7.6	العراق أ
2.6	2.6	2.4	2.7	2.6	الأردن
2.1	1.7	1.0-	3.6-	6.3	الكويت
..	..	5.7-	0.8-	0.6-	لبنان ب
8.4	9.6	2.7-	10.2	8.3-	ليبيا
3.4	3.9	2.9	3.4	1.5	المغرب
2.8	2.4	0.7	1.3	9.6	عمان
5.5	2.7	2.0	1.2	4.2	قطر
5.4	3.4	1.1	0.8-	7.5	السعودية
..	1.0-	1.5-	1.2-	0.7	سوريا ب
2.3	2.2	1.2	0.0	2.7	تونس
4.1	4.0	3.3	3.2	7.9	الإمارات العربية المتحدة
16.5	4.7	25.6-	5.4-	4.1	الضفة الغربية وغزة
..	1.5	1.0-	2.0-	1.5	اليمن ب

27/2026ق	26/2025ق	25/2024ت	2023/24	2022/23	أساس السنة المالية ج
2.2	2.7	3.0	5.0	3.8	إيران

26/2025ق	25/2024ق	24/2023ت	2022/23	2021/22	مصر
4.2	3.5	2.4	3.8	6.6	

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار وفقاً لما يُستجد من معلومات أو يطرأ من تغييرات في الظروف (العالمية). ومن ثمّ، فإنّ التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق الاقتصادات لا تختلف اختلافاً كبيراً في أي لحظة زمنية معينة. أ. يتم عرض البيانات على أساس تكلفة عوامل الإنتاج.

ب. تم استبعاد التوقعات الخاصة بـ (بعد 2024) وسوريا (بعد 2025) واليمن (بعد 2025) بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.

ج. يرجى مراجعة الملحق الخاص بالمنطقة للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية.